

بالإجماع، وكذا الجهاد^(١٢٥) من دار الكفر بشرطه، وأجمعوا على شد الرحال إلى التجارة ومصالح الدنيا.

= فالصحابه الذين سمعوا الحديث من النبي - ﷺ - فهموا منه النهي وفهموا منه تناوله لغير المساجد وهم أعلم بما سمعوه وبسط هذا له موضع آخر. انتهى.

قلت: أما احتجاج المحتج بمواز شد الرحال إلى غير الثلاثة مساجد بأنه تشد الرحال إلى عرفة لقضاء النسك فليس هذا بقول أحد من أهل العلم ولا بقول عارف بالشرع وأدلته - إذ كيف يقيس ما ثبت بالتواتر أنه من شعائر الإسلام وأركانه وهو الحج وأداء المناسك بمكة والوقوف بعرفة الذي هو من أعظم أركان الحج وشروطه لقول النبي - ﷺ - في الحديث الصحيح (الحج عرفة) كيف يقيس هذا الذي ثبت بالنص القولي والعمل عن النبي - ﷺ - على ما نهى عنه النبي - ﷺ - بقوله «لا تشد الرحال». إن ما ثبت فيه النص الشرعي بالسفر إليه كعرفة يخرج من النص العام الناهي عن السفر إلى غير المساجد الثلاث.

وأما إباحة المعتز السفر إلى غير المساجد الثلاث بأنه أبيح السفر إلى التجارة وتحصيل مصالح الدنيا الأخرى، أو تحصيل مصالح من مصالح الشرع الأخرى غير العبادة والصلاة كطلب العلم والسفر إليه والسفر فراراً من دار الكفر إلى دار الإسلام والسفر إلى الجهاد والمراطة في الثغور ونحو ذلك من المصالح فالإجابة عن ذلك من وجوه: أولها أن السفر لتحصيل المنافع الدنيوية المباحة قد ثبتت السنة العملية بإقرار الناس على ذلك وكان الصحابة يسافرون للتجارة وغير ذلك من مصالح الدنيا والنبي - ﷺ - بين أظهرهم يراهم ويعلم أحوالهم ويقرهم على ذلك.

وما يقال في السفر لتحصيل منافع الدنيا ومصالحها يقال بالنسبة للسفر من أجل تحصيل المنافع الشرعية المطلوبة مثل تحصيل العلم وصلة الأرحام والجهاد والمراطة ونحو ذلك فإنه إما ثبت بالنص القولي أو بإقرار النبي - ﷺ - الصحابة على السفر والسعي وشد الرحال وإعمال المطى لتحصيل هذه المصالح.

ثانها: أن السفر لهذه الأمكنة ليس لفضيلتها في ذاتها وإنما لفضيلة عارضة، فمن كان يسافر لأجل التجارة إلى مكان ما ثم علم أن هناك مكاناً آخر هو أروج وأكثر ربحاً لذهب إليه - ومثله من يسافر إلى مكان ما لكي يصل رحمه أو يزور قريبه أو صديقه ونحو ذلك وكذلك من يسافر لطلب العلم عند عالم من العلماء في مكان ما، فإنه لا يسافر إلى المكان لذاته وإنما لوجود هذا العالم في ذلك المكان ولو انتقل العالم إلى مكان آخر أو مات أو نحو ذلك وتعطلت المصلحة التي من أجلها يقصد المكان لتوجه طالب العلم إلى المكان الذي تقتضى فيه حاجته.

ثالثاً: أن الصحابة - رضي الله عنهم - فهموا حديث «لا تشد الرحال...» الحديث على أن هذه الأمور تشد إليها الرحال ولا تدخل في النهي بينما المساجد والبقع والمغارات والآثار التي تنسب إلى الأنبياء وغيرها من الأماكن التي تقصد لذاتها فهم الصحابة أن السفر إليها مما يدخل في النهي الوارد في الحديث الشريف ويتضح ذلك بمراجعة النقل السابق الذي نقلناه عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

فالاحتجاج بالسفر لتحصيل المصالح العارضة في الأماكن البعيدة وكونه مباحاً جائزاً أو مستحباً أو واجباً على إباحة السفر إلى القبور والآثار فإن احتجاجه من أوهى الاحتجاجات واستدلالة من أبطل الاستدلالات وقياسه من أفسد أنواع القياس.

١٢٥ - كذا في الأصل والصواب الذي يقتضيه السياق وكذا الهجرة من دار الكفر بشرطها.